



نائب مدير عام الهيئة العامة للصناعة محمد العدواني في مقدمة الحضور خلال افتتاح ملتقى دعم المنتج الوطني ممثلاً عن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ونائب رئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان

خلال افتتاح ملتقى دعم المنتج الوطني بتنظيم شركة «نوف إكسبو» بدعوة من جمعية الصحفيين والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات

العدواني: دعم المنتج المحلي ركيزة أساسية للتنوع الاقتصادي

شريحة كبيرة من أصحاب الأفكار والإبداع الذين هم على أتم الاستعداد للعمل متى ما توفرت الأرضية الخصبة لهم.

كيان تنظيمي

من جهته، قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان إن «الغرفة» هي الكيان التنظيمي الجامع لأصحاب الأعمال من الصناعيين والتجار، مشيراً إلى أن موضوع الملتقى إنما ينسجم مع الخطوات المهمة والمتنظرة منذ زمن بعيد، والتي قامت بها الدولة خلال الآونة الأخيرة دعماً للصناعة ومنتجاتها.

وأشار إلى أن الدولة بدأت في خطواتها الفعلية لتوزيع القسائم الصناعية في منطقة

صدر القانون رقم 74 لسنة 2019 والمعدل للقانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، وهو التعديل الذي زاد من أفضلية المنتج المحلي الكويتي في المشتريات العامة إلى 20٪، وأعطى العديد من المزايا لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفت الجوعان إلى أن غرفة تجارة وصناعة الكويت أولت منذ نشأتها اهتماماً بالغاً بدعم الصناعة في الكويت في مايو 1962، ثم وفي عام 1966 تقدمت الغرفة باقتراح بإنشاء صندوق للتنمية الصناعية والذي كان نواة للتفكير بإنشاء بنك



فهد الجوعان

الجوعان: غرفة التجارة أولت اهتماماً بالغاً بدعم وتشجيع الصناعة الوطنية

حصة للمبادرين من خلال الدخول في المشاريع الضخمة.

دعم صحيح

وأضاف أن مجلس الأمة قد يعمل على إصدار القوانين الداعمة للصناعة والصناعيين، لكن المشكلة تكمن في تطبيق القوانين من قبل بعض الجهات الحكومية التي تقوم بوضع العصا في العجلة، وتحاول تعطيل تنفيذ القانون إما من خلال التأخير اللائحة التنفيذية أو من خلال عدم التفسير الصحيح لمواد القانون.

ودعا خورشيد إلى ضرورة توفير الدعم الصحيح لأصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال تخصيص الحاضنات التي تساعد على العمل والإنتاج، لاسيما أن هناك



النائب صلاح خورشيد

خورشيد: «التجارة» مطالبة بدعم استقرار «الصندوق الوطني» لتشجيع المشاريع الصغيرة

المشاريع للمساهمة في عملية التنمية المستمرة.

المشاريع الصغيرة

من جانبه، شدد عضو مجلس الأمة النائب صلاح خورشيد على ضرورة اهتمام وزارة التجارة والصناعة بدعم واستقرار الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، داعياً وزير التجارة والصناعة إلى الحرص على الاختيار الصحيح لمدير عام الصندوق الذي شهد تغييراً أكثر من مرة.

وأضاف أن هناك شريحة كبيرة ممن تحملوا مخاطرة العمل في القطاع الخاص والمخاطرة من خلال تأسيس مشاريع صغيرة، ليتفاجأوا فيما بعد أن الصندوق الوطني



محمد العدواني

نسعى لخلق بيئة جاذبة للاستثمارات.. وتأسيس صناعات محلية بجودة عالمية

وأشار إلى أن الحكومة سعت وما زالت بهدف خلق بيئة جانبية لمراس المال والاستثمار، وتأسيس صناعات محلية بجودة عالمية وتوطينها عبر شراكات مع كبريات الشركات، وتأمين متطلباتها واحتياجاتها.

وأكد خورشيد في هذا الشأن عبر إنجاز قوانين عديدة منها قانون إنشاء الهيئة العامة للصناعة رقم 56 لسنة 1996 والتي تهدف المادة 28 منه إلى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه حتى تتحقق أهداف الاقتصاد الوطني وذلك بالتعاون مع مجلس الأمة والإخوة أعضاء اللجان المختصة فيه الذين لم يدخروا جهداً ووقفاً لإنجاز كل ما من شأنه الدفع بالصناعة

تشريعية تسمح بإصدار التراخيص بسهولة ويسر».

تشجيع الصناعة

ولفت العدواني إلى أن تشجيع المكون المحلي ودعم الصناعات الكويتية وإحلال المنتجات الكويتية بديلاً عن الواردات الأجنبية يعد هدفاً وتوجهاً أساسياً للدولة، كما أن قطاع الصناعة المحلية يعتبر عمود الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن الحكومة اتخذت خطوات مهمة في سبيل تعزيزه ليكون قادراً على المنافسة وسط السوق المحلية والأسواق المجاورة، وتشجيع المستثمرين على القيام بصناعات جديدة، لاسيما في ظل التسارع الكبير في الصناعات العالمية، وظهور صناعات متجددة كل عام.

فريق العمل:

طارق عرابي - كريم طارق تصوير: ماني الشمري - قاسم باشا

انطلقت صباح أمس فعاليات ملتقى دعم المنتج الوطني، الذي تنظمه شركة «نوف إكسبو» بدعوة من جمعية الصحفيين والجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية بالتعاون مع اتحاد الصناعات، تحت شعار «صناعتنا فخرا»، والذي أقيم تحت رعاية وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان.

وافتتح المؤتمر نائب مدير عام الهيئة العامة للصناعة محمد العدواني ممثلاً لوزير التجارة والصناعة، حيث أكد في بداية كلمته أن تنوع مصادر الدخل يعد هدفاً حكومياً استراتيجياً، كما أن دعم المنتج المحلي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق هذا الهدف، ولذلك فقد سعت الكويت للقوانين لدعم المنتجات المحلية لأنها تشكل قضية أمن قومي للبلاد، فضلاً عن دورها في تنشيط حركة السوق وتوفير فرص العمل. وأضاف: «في هذا الإطار، وضعت الحكومة الصناعة في رأس أولوياتها، ضمن تطلعاتها لرؤية «كويت جديدة 2035»، وتبنت إنشاء مدن صناعية متكاملة وتحوي على بنى تحتية جيدة، ومرافق ملائمة وخدمات صحية وإسكانية وأنشطة وخدمات تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما عملت على توفير بنية

12 ممارسة تضر بالمنافسة الحرة في الأسواق

ذكر رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د. راشد العمري أن هناك 12 حالة من الممارسات الضارة بالمنافسة، إذ تحظر الاتفاقيات أو العقود أو الممارسات أو القرارات الضارة بالمنافسة الحرة، كما يحظر على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ذوي السيطرة إساءة استخدامها، وذلك وفقاً لما يلي:

- 1 - التأثير بأسعار المنتجات محل التعامل بالرغم أو الخفض أو التثبيت أو بالمعاملات الصورية، بما يتعارض مع آلية السوق بغرض الإضرار بالمنافسين الآخرين.
- 2 - الحد من حرية تدفق المنتجات إلى الأسواق أو خروجها منها بصورة كلية أو جزئية أو باخفائها أو الامتناع عن التعامل فيها، أو تخزينها دون وجه حق أو بأية صورة أخرى.
- 3 - افتتال وفترة مفاجئة للمنتجات تؤدي إلى تداولها بسعر غير حقيقي يؤثر على اقتصاديات باقي المتنافسين.
- 4 - منع أو عرقلة ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي في السوق أو التوقف عنه في أي وقت.
- 5 - حجب المنتجات المتاحة بالسوق بصورة كلية أو جزئية عن شخص معين، وذلك وفق الضوابط الموضحة باللائحة التنفيذية.
- 6 - بيع المنتجات بأقل من تكلفتها الفعلية بقصد الإضرار بالمنافسين.
- 7 - التأثير على عطاءات بيع أو شراء أو تقديم أو توريد المنتجات والخدمات سواء في المناقصات أو المزادات أو عروض التوريد ولا يعتبر من هذا القبيل العروض المشتركة من المتقدمين.
- 8 - وضع نصوص في شروط المناقصات تسمى فيها ماركة أو صنف السلع المراد شرائها.
- 9 - التوقف الكلي أو الجزئي عن عمليات التصنيع أو التطوير أو التوزيع أو التسويق للسلع والخدمات أو وضع قيود أو شروط على توفيرها وفق الضوابط.
- 10 - اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو السلع أو المواسم أو الفترات الزمنية بقصد الإضرار بالمنافسة.
- 11 - تعليق إبرام عقد أو اتفاق على شرط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق.
- 12 - إهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين بتمييز بعضهم عن البعض الآخر في شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر، أو بتسريب معلومات لصالح أحد المتنافسين دون غيره.



تكريم علي الكندري من شركة أسمنت الكويت



تكريم سعدون الخالدي



العدواني داخل جناح الشركة المتحدة لصناعة الحديد (كويت ستيل)



تكريم شركة ميزان القابضة



تكريم ممثل شركة أسبيكو



تكريم ممثل شركة ABC



.. وفي لقطة داخل جناح «بيتك»



..وفي جناح شركة «زين»



جناح «مؤسسة البترول الكويتية»



تكريم عبدالرحمن المطير من الهيئة العامة للشباب



.. وفي جناح شركة «المطاحن»



لقطة جماعية داخل جناح شرك ABC



تكريم حسين الخرافي



تكريم جمال السنغوساني من مؤسسة «البتترول»



تكريم الزميله رابعة الجمعة



العدواني مسلماً دعراً تكريمية الى يوسف الرويح



تكريم حمد المطر ممثل شركة «زين»



تكريم الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة



مطلق الزايد مسلماً تكريم شركة الماطحان



تكريم الجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية

الأولوية حالياً يجب أن تكون للمنتج المحلي ثم الخليجي.. فالخليج أهلنا والأقربون أولى بالمعروف

الراشد: «الصحافيين» تهتم بالصناعة ضمن مسؤوليتها المجتمعية

الخرافي: الصناعة صمام أمان المجتمعات.. ونعاني في الكويت من غياب الدعم الحكومي

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي في تصريح صحفي على هامش الملتقى، إن الصناعة هي صمام الأمان للمجتمعات، كونها قادرة على استيعاب القادمين لسوق العمل وتوظيفهم، إلا أنه أشار إلى غياب الدعم للقطاع الصناعي مثل الاهتمام الذي تبديه الحكومة لقطاعات اقتصادية أخرى مثل القضية الإسكانية وغيرها.

وأضاف الخرافي أن الكويت ليست بها إرادة صناعية، مستنداً على ذلك بمنطقة الشداية التي تم تخصيص 5 ملايين متر مربع بها منذ سنوات ولكنها لم تسلم حتى اليوم، مضيفاً أن منطقة النعائم الصناعية لم يحدث شيء فيها رغم مرور خمسة عشر عاماً، وبين الخرافي أن آخر منطقة صناعية وزعت في السبعينيات وكانت في منطقة صبحان، ولفت إلى أنه مر حتى الآن نصف قرن ولم يتم تسليم منطقة صناعية واحدة.

وأشار إلى أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تقوم بجهود جارية لجذب المستثمرين، إلا أن المستثمرين عندما يأتون لن يستثمروا في القطاع الصناعي. وأثنى الخرافي على جهود نواب مجلس الأمة في وضع تشريع يعطي المنتج الوطني 20٪ في المشاريع التي تقرها جهاز المناقصات العامة، ونحن الآن في انتظار اللائحة التنفيذية للقانون.

سوق مفتوح

وأكد الخرافي على أن الصناعات الكويتية لا يوجد بها احتكار بشكل عام ومحدد حيث أن معظم الصناعات متعددة ومتنوعة، مضيفاً أن السوق الكويتي مفتوح سواء في الصناعات المحلية أو البضائع المستوردة من دول العالم.

وأشار الخرافي إلى أن اتحاد الصناعات هو أكبر قطاع صناعي يستقبل عمالة، مشدداً على أهمية الصناعة لتأخذ الدعم الكافي ليس في تنوع مصادر الدخل فقط وإنما في توظيف الشباب الكويتي، مضيفاً أنه في المستقبل لا توجد وظائف حكومية وإنما ستكون فقط متاحة في القطاع الخاص.



سعد الفجي

الفجي: المنتج الصناعي ركيزة أساسية للدخل القومي.. ويجب دعمه

استمر الوضع على ما هو عليه سيتم إغلاق بعض المصانع، وأعرب الفجي عن أمله في حصول شريحة من الخريجين الذي يبذل جهداً غير مرئي لكنه فاعل. وتابع يقول: «إن أصحاب المنتج عليهم التزامات لكن الأولوية في الوضع الحالي يجب أن تكون للمنتج المحلي بعد ذلك المنتج الخليجي فالخليج هم أهلنا والأقربون أولى بالمعروف».

ثول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappor

ركيزة أساسية

من جانبه، قال أمين صندوق الجمعية الكويتية لحماية الملكية الصناعية سعد الفجي، إن المنتج الصناعي يعد ركيزة أساسية للدخل القومي، وهو ما يتطلب دعم وتعزيز القطاع الصناعي، فمثلاً إذا ما



عدنان الراشد مسلماً دعراً تكريمية لممثل راعي الحفل محمد العدواني



عدنان الراشد

أن الأوان لئن نفكر في المنتج المحلي بالقطاعات الخاص والحكومي

المشتريات الحكومية أو تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك العديد من السبل الأخرى التي يمكن أن نسلكها تشجيعاً للصناعة المحلية ودعمًا لمنتجاتها، لعل أهمها أن تكون الهيئة العامة للصناعة هي المرجعية للقطاع الصناعي بحيث تختص بكل ما يتعلق بتنمية النشاط الصناعي، وأن نولي اهتماماً كبيراً بالبنية التحتية للجودة بما تشمله من مواصفات ومختبرات وذلك لضبط حركة الواردات من السلع غير المطابقة للمعايير والتي تنافس منتجاتنا المحلية بصورة غير عادلة وغير متكافئة، مع ضرورة إعادة النظر في الرسوم غير المبررة التي يتحملها القطاع الصناعي والتي تثقل كاهل الصناعيين وتضعف من تنافسيتهم.

مسؤولية مجتمعية

من جهته، أكد رئيس اللجنة المنظمة للملتقى عدنان

الكويت الغرفة الصناعية، كما قامت الغرفة ندوة في أواخر إبريل 2001 تحت عنوان «أفضلية الشراء للمنتج الوطني».

جهود كبيرة

وتابع الجوعان يقول إن جهود الغرفة توالى في هذا المجال، ولعل أحدثها لقاء لجنة الصناعة والعمل بالغرفة في مايو 2016 مع وكيل وزارة الأشغال العامة وكبار المسؤولين لدعم المنتج الوطني، واستحقاق شركات ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية للدعم في المشتريات الحكومية، وبخاصة المشاريع التي يتم تنفيذها من خلال وزارة الأشغال العامة، بحيث يصبح دعم المنتج المحلي

الجلسة الأولى

العجمي: «حماية المنافسة» يدعم الاقتصاد الوطني بتوفير أسواق عادلة

جودته وقصور الدعاية التسويقية له، فيما يرى بعض الصناعيين المحليين أن العقبة تكمن في عدم ثقة مسؤولي الشراء لدى الجهات الحكومية بالمنتج المحلي وتفضيلهم للمنتج الأجنبي.

وأوضح أن تطبيق مبدأ أفضلية المنتج المحلي بحاجة إلى تضافر كافة جهود كل الأطراف لتحقيقه، مضيفاً أن المصانع الحكومية مدعوة للتعرف على المصانع المحلية والتطبيق الجاد والحازم لكل القوانين والقرارات الداعمة للمنتج المحلي، وفي المقابل فإن المصانع المحلية مدعوة بدورها إلى تحسين نوعية إنتاجها وتطوير الجودة وتحسين التصاميم بما يتواءم مع احتياجات وشروط الجهات الحكومية.

وفيما يتعلق بانعكاس تطبيق أفضلية المنتج المحلي على الاقتصاد، أشار إلى أن صندوق النقد الدولي أوضح أن الكويت تعد أكبر دولة على مستوى دول التعاون الخليجي من حيث نصيب الإنفاق الحكومي الذي بلغت نسبته 56٪ حسب إحصائيات 2016 والتي تتجاوز 90 مليار، تم قياس نصيب الإنفاق من الاقتصاد المحلي غير النفط.

وأضاف أنه عند النظر إلى أبواب المصروفات والنفقات الحكومية لميزانية 2019 / 2020 نجد أنها 21,5 مليار دينار، وتبلغ مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المترتبة في السلع والخدمات والنفقات الرأسمالية بحدود 6,7 مليارات دينار والتي تشكل 15,4٪ من الناتج المحلي البالغ قيمته 142 مليار دينار في 2018، مؤكداً أنه ما من شك أن دعم المنتج المحلي وإعطاءه أفضلية سينعكس إيجاباً وبصورة كبيرة على الصناعة المحلية ومنتجاتها وعلى الدورة الاقتصادية بأكملها.

في تمويل المشاريع التي تقوم بإنشائها، كما يجب العمل على تعزيز التكنولوجيا الصناعية في المشاريع التي تم تنفيذها مع عدم تجاهل تطوير الصناعة النفطية التي تعد داعماً رئيسياً للاقتصاد الوطني. وقال الفضل: هل يعقل أن يمر دعم مادة البتومين بالكثير من الإجراءات بين الجهات الحكومية مثل الهيئة العامة للصناعة ووزارة التجارة ومجلس الوزراء لاتخاذ قرار بدعم تلك المادة؟

تشجيع المنتج الوطني

من جانبه، أوضح رئيس لجنة الصناعة والعمل بغرفة تجارة وصناعة الكويت أحمد القضيبني أن قرار وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بإعطاء الأفضلية في الأسعار بنسبة 15٪ للمنتجات الكويتية والذي بموجب تم تشكيل لجنة للتحقق من توافر أولوية استخدام المنتج الوطني في مشاريع الوزارة.

وبين أن أعضاء مجلس الأمة قد اقترحوا بقانون بتعديل قانون المناقصات العامة والذي نجح في إعطاء المنتج المحلي أفضلية عن المنتجات المماثلة بنسبة 20٪، وأضاف أن الدولة سعت إلى تشجيع المنتج الوطني من خلال الحملة التي أطلقتها في ديسمبر 2011 بعنوان «منا وفينا» بكلفة 2,1 مليون دينار في ثلاث سنوات، بالإضافة إلى قرار وزارة الأشغال العامة والذي بموجب تم تشكيل لجنة للتحقق من توافر أولوية استخدام المنتج الوطني في مشاريع الوزارة.

وتساءل القضيبني عن الأسباب وراء تعطيل وتنفيذ التشريعات والقرارات التي تدعم المنتج المحلي، محبباً أن هذا التساؤل يطرح وجهات نظر متعددة في الإجابة عنه، فمنها من يرى أن الأسباب تعود لارتفاع أسعار المنتج المحلي وانخفاض



من اليمين: أحمد القضيبني والنائب أحمد نبيل الفضل وحسين الخرافي ود. راشد العجمي خلال فعاليات الجلسة الحوارية الأولى من الملتقى

الفضل: المشكلة تكمن في انفصال الإدارات الحكومية وعدم وجود لغة حوار مشترك بينها

القضيبني: تطبيق أفضلية المنتج المحلي بحاجة إلى تضافر الجهود لتحقيقه.. ومنع عرقلته

انه عندما نتحدث عن دعم المنتج المحلي علينا معرفة هل هناك منتج محلي؟ وفي حال وجوده هل يغطي هذا المنتج احتياج السوق بالكامل أم لا؟ وأشار إلى أن هناك صناعات لا يستوعبها السوق المحلي البالغ عدده 4,5 ملايين نسمة، وبالتالي يجب تفعيل الاتفاقيات بين الكويت ودول الجوار لفتح أسواق جديدة على سبيل المثال فإن السوقين العراقي والإيراني بهما 100 مليون نسمة.

وأشار الفضل إلى أن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود التشريعية والتنفيذية ألا يكون دعم القطاع الصناعي مرتبطاً بشخص واحد، مبيناً أن هناك جهات يجب أن تتسمم لبعضها بعضاً، فعلى سبيل المثال يتعين على الصندوق الوطني أن يستمع للهيئة العامة للصناعة لمساعدتها

حجم السوق المعنية. وأضاف العجمي أن القضايا التي تعرض على الجهاز من جميع القطاعات، وتتم دراسة كل قضية أو شكوى من الجانب المالي والقانوني والاقتصادي، مشيراً إلى أن الجهاز منذ تأسيسه في عام 2018 تلقى أكثر من 80 قضية في مختلف القطاعات.

انفصال الإدارات الحكومية

بدوره، انتقد النائب أحمد نبيل الفضل الأداء الحكومي فيما يتعلق بقياس الأثر الاقتصادي على القطاع الصناعي لاعتمادها منهج الإنجاز الورقي في تعاملاتها مع القطاع، موضحاً أن المشكلة الأساسية تكمن في انفصال الإدارات الحكومية بعضها البعض وعدم وجود لغة حوار مشترك فيما بينها، موضحاً

قال رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د.راشد العجمي إن دور جهاز حماية المنافسة هو دعم الاقتصاد الكويتي من خلال توفير أسواق عادلة تتساوى جميع الشركات والعاملين فيها بعيداً عن أي ممارسة مضرة للمنافسة وعدم تأثرها بغير عوامل السوق.

وأضاف د.العجمي، خلال كلمته بالجلسة الأولى من الملتقى، أن القضايا تعرض على الجهاز من جميع القطاعات وتتم دراسة كل قضية أو شكوى من الجانب المالي والقانوني والاقتصادي، مشيراً إلى أن الجهاز منذ تأسيسه في عام 2018 تلقى أكثر من 80 قضية في مختلف القطاعات.

وأوضح أن أهداف الجهاز تتمثل في تعزيز ثقافة المنافسة الحرة، ورفع أداء السوق وتنشيط التنمية الاقتصادية، وتحسين البيئة التنافسية في الاقتصاد الوطني، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن الجهاز يتولى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها، وتلقي الاخطارات والطلبات والشكاوى واتخاذ إجراءات التحقيق والبحث والاستدلال فيها، والتحقق في الممارسات الضارة بالمنافسة، وتلقي طلبات الإعفاء ومنع التصريح ببعض الممارسات، وتلقي الاخطارات بشأن الاندماجات والاستحوادات، وإجراء الدراسات والبحوث لتقييم المنافسة، واقتراح القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين، ونشر الوعي والثقافة التنافسية بين جميع القطاعات، وإقامة برامج تدريب وتطوير و تثقيف ذات الصلة والتعاون الدولي في مجالات المنافسة مع الأجهزة